

# النظام الإقليمي الخليجي

الشيخ الدكتور فهد بن عبد الرحمن آل ثاني

نشر في كتاب

البعء الرسالي لمجلس التعاون  
الخليجي

"بلاد الجزيرة العربية"

(سلسلة مشروعات ثقافية)

إعداد إدارة البحوث والدراسات

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، 2002م

النظام الإقليمي الخليجي  
الشيخ الدكتور فهد بن عبد الرحمن آل ثاني

---



**النظام الإقليمي الخليجي**

## الشيخ الدكتور فهد بن عبد الرحمن آل ثاني<sup>(\*)</sup>

إن المشكلة التخطيطية التي تعاني منها بعض دول المجلس، هي عدم الإفادة الكاملة من العقول المؤهلة، التي أنفقت عليها مليارات الدولارات، خشية على نفوذها من التقلص، لكن عزاؤنا الوحيد هو اتجاه بعض القيادات لإعطاء الفرصة للمشاركة الشعبية وتشكيل مجالس منتخبة.

### تمهيد:

هذه الأمة هي أمة الخير والحق، والذي يسير على طريق الخير والحق لا بد أن تقف في طريقه شياطين الإنس والجن لتثنيه عن مسيرة الخير المباركة، ولكن المؤمن الحقيقي الذي يريد أن يساهم في بناء الأمة الإسلامية، لا بد أن يكون عنده عقيدة وإرادة قوية، تتصدع منها جبال الظلم والكفر والفساد.

ومن أفضل الروايات التي قدمها لنا الإسلام لقوة الإرادة هي قصة ذات النطاقين أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما منذ طفولتها ومساهمتها في دعم المجاهدين العظمين سيد البشرية جمعاء رسول الله ونبيه محمد ﷺ ووالدها أبي بكر الصديق ﷺ عندما كانا في غار ثور، محتبئين من إمبراطورية الكفر، في طريق الهجرة العظيمة، التي غيرت مجرى التاريخ، من مكة إلى يثرب.

وعندما بلغت أسماء ما يقارب المائة سنة، سطرت في التاريخ ملحمة عظيمة، سوف تخلدها إن شاء الله تعالى إلى يوم يبعثون، وهي:

عندما حاصر الحجاج قائد جيش بني أمية ابنها عبد الله بن الزبير في مكة،

(\*) باحث أكاديمي.. جامعة قطر (دولة قطر).

وخذله الناس حتى أهله وولده، وعرض عليه بنو أمية الأمان والولاية والمال، ذهب عبد الله إلى والدته أسماء يستشيرها في عرض بني أمية، فقالت أسماء العظيمة لابنها عبد الله العظيم:

«يا ولدي، إن كنت على حق تدعو إليه فامض عليه، فقد قتل عليه أصحابك، ولا تمكّن من رقبتك غلمان بني أمية فيتلعبوا بك، وإن قلت إني كنت على حق فلما وهن أصحابي ضعفت نيتي فليس هذا فعل الأحرار، ولا فعل من فيه خير. كم خلودك في الدنيا؟ القتل أحسن ما يقنع به يا ابن الزبير، والله لضربة بسيف في عز أحب إلي من ضربة بسوط في ذل». فمضى عبد الله بن الزبير كما أوصته والدته واستشهد، ومثل بجثته، وصلبت في مكة، وذهبت أسماء إلى الحجاج وقالت له: «أما أن لهذا الراكب أن ينزل؟» وحدثت مشادة كلامية بين أسماء والحجاج، فقال الحجاج لأسماء: «اذهبي فإنك عجوز خرفت»، فقالت أسماء للحجاج: لقد سمعت الرسول يقول: «يُخرج من ثقيف كذاب ومُبير (مُهْلِك)، فأما الكذاب فرأيناه، وأما المهلك فأنت هو»<sup>(1)</sup>»<sup>(2)</sup>.

الأحداث المذكورة حدثت في خير القرون الهجرية، إذًا ماذا تتوقعون بعد خمسة عشر قرنًا للهجرة، ونحن في قمة قرون الهرج والمرج؟ طبعًا أنا على يقين بأن الأغلبية سوف تقول: لن نستغرب إذا رأينا في هذا الزمان الكذاب، والمهلك، والمفجع، والمفقر، والمتسلق، والمفتون بنفسه، ورغم هذا كله لا بد لنا من وقفة مع

(1) وفي صحيح مسلم: (... أما إن رسول الله ﷺ حَدَّثَنَا أَنَّ فِي تَقْيِفِ كَذَابًا وَمُبِيرًا فَأَمَّا الْكَذَابُ فَرَأَيْنَاهُ وَأَمَّا الْمُبِيرُ فَلَا إِخَالِكَ إِلَّا إِيَّاهُ...).

(2) عباس محمود العقاد، عبقرية الصديق (بيروت: منشورات المكتبة العصرية) ص 149.

أنفسنا، لا ننكر وجود أصحاب هذه الصفات المشينة بيننا، ولكنهم والحمد لله  
قلة، ودليلنا على ذلك ما قاله الرسول ﷺ:

«لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ  
أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذَلِكَ»<sup>(1)</sup>.

ربما يفتن بعض منا بعظمة أسماء رضي الله عنها، أقول لهم: لا تستغربوا ذلك فإنها ابنة  
العظيم أبي بكر الصديق رضي الله عنه، واضع الجيوبوليتيكا الإسلامية، الذي قال عنه ابن  
الدُّغْنَةَ عندما كان أبو بكر من المرشحين للهجرة إلى الحبشة لاتقاء إيذاء إمبراطورية  
الكفر، فذهب ابن الدغنة إلى أبي بكر وأجاره، أي أعطاه الأمان، وطلب منه أن لا  
يهاجر إلى الحبشة، وقال ابن الدغنة عن أبي بكر: «إن مثلك يا أبا بكر لا يخرج ولا  
يخرج، إنك تكسب المعدوم، وتصل الرحم، وتحمل الكل، وتقري الضيف، وتعين على  
نوائب الحق، فأنا لك جار، ارجع واعبد ربك ببلدك»<sup>(2)</sup>.

أما التصور الجيوبوليتيكي للفتوحات الإسلامية عند أبي بكر رضي الله عنه، فنستطيع أن  
نستشفه مما أوصى به جيش أسامة، حيث قالاً:

«... إِنَّكَ سَتَجِدُ قَوْمًا زَعَمُوا أَنَّهُمْ حَبَسُوا أَنْفُسَهُمْ لِلَّهِ فَذَرَهُمْ وَمَا زَعَمُوا أَنَّهُمْ  
حَبَسُوا أَنْفُسَهُمْ لَهُ، وَسَتَجِدُ قَوْمًا فَحَصُوا عَنْ أَوْسَاطِ رُءُوسِهِمْ مِنَ الشَّعْرِ فَاصْرَبْ  
مَا فَحَصُوا عَنْهُ بِالسَّيْفِ.. وَإِنِّي مُوصِيكَ بِعَشْرٍ: لَا تَقْتُلَنَّ امْرَأَةً، وَلَا صَبِيًّا، وَلَا

(1) أخرجه مسلم.

(2) العقاد، مرجع سابق، ص 87.

كَبِيرًا هَرِمًا، وَلَا تَقْطَعَنَّ شَجْرًا مُمْسِرًا، وَلَا تُحْرِبَنَّ عَامِرًا، وَلَا تَعْقِرَنَّ شَاةً وَلَا بَعِيرًا إِلَّا لِمَا كَلَّةٍ، وَلَا تَحْرِقَنَّ نَخْلًا وَلَا تُعْرِقَنَّه، وَلَا تَعْلَلْ، وَلَا تَجْبُنْ»<sup>(1)</sup>.

ما أوصى به أبو بكر رضي الله عنه قبل خمسة عشر قرناً يمثل خلاصة ما توصلت له جامعات العالم المتقدم من علوم الجيوبوليتيكا، والسياسة، والاستراتيجية العسكرية، والقانون الدولي، والبيئة، وحقوق الإنسان.

واعتقد بأن علينا أن لا نستغرب ذلك، فأبو بكر رضي الله عنه خريج مدرسة محمد صلى الله عليه وسلم العظيمة.. ومن أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم والتي يعمل بها الغرب المتقدم أيضاً هي: «إِذَا أَنَا كُمْ كَرِيمٌ قَوْمٌ فَأَكْرَمُوهُ»<sup>(2)</sup>.

أما بالنسبة للأمة الإسلامية فتركت التعاليم والأيدولوجيا العظيمة التي جاءت من السلف، وذهبت تلهث وراء الغرب والشرق لكي تجد لها مكاناً في التاريخ الحديث والمعاصر، ولا نستطيع أن ننكر أنها وجدت مكاناً بالفعل، ولكن للأسف في مؤخرة الأمم.

## نشأة الدولة العربية والإسلامية:

بقيادة الرسول تأسست الدولة الإسلامية في المدينة المنورة (يثرب) عندما أذن

---

(1) أخرجه مالك في الموطأ.

(2) أخرجه ابن ماجه في سننه.

الله له ولأصحابه رضوان الله عليهم بالهجرة إلى يثرب بعد أن هدى الله مجموعات من أهل المدينة، من الأوس والخزرج وغيرهم، في بيعة العقبة الأولى وبيعة العقبة الثانية.

وبعد أن استقر الرسول الكريم في يثرب بدأ تأسيس الدولة العربية الإسلامية والإعلان عن مبادئها من مؤاخاة بين المسلمين وعدل وعهود من غيرهم بالمحافظة معاً على كيان الدولة وتوزيع الحقوق والواجبات، وتم كل ذلك من خلال المسجد الذي كان مقراً للحكم والعبادة وتلقي العلم وإعلان الحرب وترتيب العلاقات المحلية والخارجية.

وفي عهده ﷺ بدأت الدولة في الاتساع وخاصة بعد أن من الله على المسلمين بفتح مكة ودخول العرب أفواجا في دين الله، في السنة الثامنة للهجرة، وكذلك أثناء فترة صلح الحديبية الذي كان انتصاراً، حيث ازدادت مراسلات ودعوات الرسول الكريم ﷺ مع القبائل العربية والأطراف الأخرى في الجزيرة العربية، وكذلك في أجزاء من إفريقيا<sup>(1)</sup>.

وقد اتسعت الأرض الإسلامية دون عودة للانكماش في عهد الرسول القائد ﷺ حتى شملت جميع الأرض العربية من اليمن جنوباً إلى الخليج العربي شرقاً، ودخول قبائل عربية أخرى في شمال الجزيرة العربية، وخاصة أثناء غزوة تبوك وبعدها في السنة الثامنة للهجرة، والتي تعتبر آخر غزوات الرسول ﷺ، حيث تحقق منها تأمين الحدود الشمالية مع الروم، وبوفاة الرسول ﷺ في السنة الحادية عشرة من الهجرة، كان

(1) صالح حسن، البلدان الإسلامية في قارة آسيا، في كتاب: فتحي عثمان (محرراً)، البلدان الإسلامية والأقلييات المسلمة في العالم المعاصر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1979م، ص 48-52.

الإسلام قد تربع على جميع شبه الجزيرة العربية.  
فعلى سبيل المثال قبل أهل عمان والبحرين الإسلام عندما دعاهم نبي الهدى ﷺ  
إليه عن طريق رسوله أبو العلاء الحضرمي رضي الله عنه، والذي أوصل رسالة منه ﷺ إلى  
المنذر بن ساوي.

وقد اضطلع أهل الخليج وعمان بدورٍ مهمٍ في الدعوة إلى الإسلام ونشره في  
فارس وإفريقيا والهند وجنوب شرق آسيا في فترات تالية عن طريق التجارة على  
وجه الخصوص.

وعندما قبل أهل اليمن الإسلام ديناً لهم ومُحَمَّدًا رسولاً، بعث الرسول ﷺ معاذ  
بن جبل رضي الله عنه يعلمهم أمور دينهم وديناهم على نهج المصطفى ﷺ.

وفي حجة الوداع في السنة العاشرة، كما تقول الروايات، وصل عدد الحجاج  
إلى أكثر من (100) ألف، من كل أطراف شبه الجزيرة العربية ومن كل القبائل  
المنتشرة بها.

والمساحة المقدرة التي كانت تؤمن بالإسلام في تلك المرحلة قد تكون مساحة  
الجزيرة العربية والتي تقارب (3) ملايين كيلو متر مربع.

### التنمية في دول مجلس التعاون:

التنمية عبارة عن ممارسة الإنسان لأنشطة وفعاليات اقتصادية واجتماعية  
بصورة منظمة في الحيز المكاني، وبهدف التخطيط إلى تحقيق تنمية تطبق أفضل  
ما هو متاح من معرفة بقصد السيطرة على تيار التغيير وتوجيهه لضمان أفضل



## المكاسب الاجتماعية والاقتصادية.

إلا أن النظام الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي يعاني من إخفاقات متعددة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية والتكنولوجية في الوقت الحاضر. وعلى سبيل المثال هناك مؤشرات تدل على الإخفاق الاقتصادي، نذكر منها ما يلي:

- اختلال البنية الإنتاجية، نتيجة ضعف أداء النمو الاقتصادي وانخفاض الإنتاجية الزراعية والصناعية.

- اختلال التوازن بين قطاعات الإنتاج السلعي وبين قطاعات التوزيع والخدمات، لصالح الأخيرة.

- اختلال الأمن الغذائي والأمن المائي.

- لا تزال دول المجلس تعتمد على النفط والغاز الطبيعي، أي على تصدير المواد الأولية بشكل كبير.

- يؤدي ضعف القاعدة الإنتاجية في دول المجلس إلى زيادة اعتمادها على الأسواق الخارجية في استيراد معظم السلع اللازمة لسد الحاجات الاستهلاكية والإنتاجية والاستثمارية الخليجية.

- لا يتناسب الوضع الراهن للعمالة الوطنية الخليجية مع القدرات والطاقات الهائلة التي تتطلبها احتياجات العمل، الأمر الذي يجعلها تعتمد على العمالة الأجنبية مع ما يترتب على ذلك من إيجاد عدم التوازن السكاني واحتمالية

الإخلال بالأمن والاستقرار في دول مجلس التعاون الخليجي.

- الانعكاسات السلبية للعملة على الاقتصادات الخليجية من حيث تحرير التجارة العالمية وانفتاح الأسواق العالمية على بعضها بعضاً في ظل إزالة الحماية الجمركية تدريجياً، وتعرض المنتجات الخليجية لتحديات المنافسة في الأسواق، وهيمنة الشركات الكبرى الأجنبية وبخاصة الشركات متعددة الجنسيات على الأسواق.

وعلى الرغم من الإخفاقات سالفة الذكر، إلا أن هناك جوانب إيجابية يمكن أن تشجع على دعم المسيرة التنموية الخليجية ودفعها إلى الأمام. فقد سجلت أسعار النفط تزايداً في عام 2000م، مع ما يترتب على ذلك من زيادة في حجم الإيرادات المالية التي تسهم بدورها في نمو قيمة الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي، مقابل ذلك يلاحظ من بيانات الأسعار في دول المجلس، أن معدل التضخم قد انخفض بدرجة ملحوظة في السنوات الأخيرة.

ويستدل من الاتجاهات الحديثة القائمة بدول المجلس على أن هناك سياسة متبعة لتقليص دور الدولة الاستثماري والاعتماد المتزايد على دور القطاع الخاص. وفي مقابل ذلك قامت دول المجلس بتحسين مناخ الاستثمار لديها، والإسراع في تخفيف القيود الاقتصادية، وتبسيط إجراءات منح تراخيص الاستثمار، وتكثيف الجهود لجذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية.

## من أهداف خطط التنمية لدول مجلس التعاون الخليجي:

يمكن القول بشكل عام: إن خطط التنمية لدول المجلس تهدف إلى ما يلي:

1- تنمية وتهيئة المواطن اجتماعياً وثقافياً وصحياً حتى يتمكن من مواكبة متطلبات التنمية الحديثة.

2- التأكيد على أهمية المبادرات الفردية ودور القطاع الخاص في عملية التنمية، ودور الحكومة في توجيه هذا القطاع وتشجيعه.

3- التنسيق والتكامل وتقليل التباين في مختلف المجالات الحيوية.

4- ترشيد الإنفاق العام وتنمية الأنشطة الاقتصادية الأولية والثانوية والثالثة.

5- إيجاد قاعدة ذاتية أصلية للبحوث والعلوم التطبيقية والتقنية.

6- العمل على مشاركة المستفيدين في تحمل تكاليف إنتاج الخدمات.

7- تحقيق الترابطات الخلفية والأمامية للصناعة.

وعندما نقارن بين أهداف التنمية الشاملة في دول الخليج، والأهداف الأساسية الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية في الخليج أيضاً، سوف نجد أنها متحدة في العناصر تقريباً، غير أن الأهداف الأساسية تعطي بعداً أكثر للاستراتيجية الصناعية في الخليج العربي، ونستطيع أن نضيف للأهداف المذكورة هذا الهدف الذي يشير إلى أن من استراتيجيات التنمية الصناعية في الخليج تشجيع توطين الصناعات في المناطق الأقل نمواً، وهذا يعتبر عاملاً سياسياً عند اختيار الموقع الصناعي.

## أولويات الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية في الخليج العربي:

ولعل من المناسب أن نشير إلى إعطاء الأولويات التالية أهمية أثناء النظر في استراتيجية التنمية الصناعية:

1- التركيز على الصناعات التي تقوم على استغلال وتطوير الموارد الطبيعية المتوفرة في الخليج العربي.

2- التركيز على الصناعات القادرة على المنافسة والنمو في الأسواق المحلية والعالمية.

3- تنمية الصناعات الخليجية التي تؤدي إلى التكامل والتشابك في السلاسل الإنتاجية.

4- التركيز على تنمية صناعات خليجية صغيرة ومتوسطة، وتكون مرتبطة بالصناعات الكبيرة، وذلك سوف يؤدي إلى وصول الخليج إلى مصاف الدول الصناعية.

5- التركيز على مشاريع التكامل الصناعي ما بين دول الخليج، ويمكن ترسيخها من خلال الاستثمارات الصناعية الخليجية المشتركة<sup>(1)</sup>.

---

(1) تشكل قضية التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي (مركز القلب بالنسبة للعالم الإسلامي)، والمفهوم الاستراتيجي لتخطيط التنمية، الهاجس الدائم للباحث، الأمر الذي دعاه إلى وضع دراسة بعنوان: «استراتيجية التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي» عرض من خلالها لرؤيته في العمل التنموي، وتعرض لإخفاقات التنمية في المجالات المتعددة، كما اجتهد في وضع أهداف للخطة التنموية التي تحدد التوجهات الرئيسة وتشكل نقاط الارتكاز لأية عملية تنموية؛ إضافة إلى اهتمامه بقضايا الأمة المسلمة بشكل عام، حيث وضع كتاباً بعنوان: "العالم الإسلامي.. دراسة جيوسياسية استراتيجية وجيوبوليتيكية"، حيث رأينا أنه من المفيد إغناء المساهمة بإضافة تمهيد للكتاب الثاني، إضافة للمفهوم الاستراتيجي للتنمية وأهداف الخطة التنموية، كما جاءت في كتابه الأول (الناشر).

## النظام الإقليمي الخليجي

إن التاريخ العالمي على مدى أكثر من خمسمائة ألف سنة، شهد أكثر من مائة وخمسين ألف حرب، بمعدل حرب واحدة كل ثلاث سنوات.. وشهد العالم في القرن العشرين، حربين كونيتين، كان ضحايا الأخيرة منها ما يزيد على أربعين مليون نسمة.. وفي النصف الأخير من القرن العشرين، شهد العالم ما يزيد على مائة وثمانين حرباً، بلغت ضحاياها أكثر من ثلاثين مليون نسمة<sup>(1)</sup>. ومعظم هذه الحروب نتجت بسبب طمع الكبار في ضم الصغار، أو سلب مواردهم.

ومن خلال هذه الدراسة، سوف أسلط الضوء على أهمية وضع تصور بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي، من ناحية استراتيجية ومؤسسية، وسوف تلاحظون هنا أننا سوف نقوم بتجنب الخوض في بعض المواضيع عن دول مجلس التعاون الخليجي، كالجوانب السكانية والحضارية والاقتصادية، حيث تناولناها في أكثر من دراسة سابقة<sup>(2)</sup>.

ولقد حاولت أن يكون جل اهتمامي منصباً على الكيفية التي نشأ بها مجلس التعاون الخليجي.. ولمعرفة ذلك، لابد من التركيز على البعد المحلي، والإقليمي، والقومي، والعالمي بالنسبة لدول الخليج العربية.

فمنذ انطلاق مرحلة الكشوف الجغرافية الأوربية في القرن الخامس عشر الميلادي، أصبحت منطقة الخليج من المناطق المهمة في مسرح السياسة العالمية،

(1) عبد الخالق عبد الله، النظام الإقليمي الخليجي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998م، ص 124.

(2) فهد آل ثاني، دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، دار وائل للنشر، عمان، 2000م.

فلاحظ الصراع بين القوات المختلفة في الخليج، مثل: البرتغاليين، والهولنديين، والفرنسيين، والبريطانيين.. وفي الفترة الأخيرة، أي منذ بداية القرن التاسع عشر الميلادي، أصبحت بريطانيا القوة الرئيسة المسيطرة في الخليج، وتعود أهمية ذلك إلى أن الخليج يعتبر الحلقة الرابطة ما بين المستعمرات البريطانية في الغرب الآسيوي، والشرق الآسيوي<sup>(1)</sup>.

ومع أن الأمم تتقلص وتتفاقم همومها، إلا أن مشكلة الخليج المزمنة، التي نلاحظها في الأزمنة المختلفة، هي مشكلة المحافظة على أمن واستقرار المشايخ الخليجية، ووضع سيناريو لتحقيق ذلك. ففي اتفاقية الهدنة بين إمارات الساحل الغربي للخليج وبريطانيا عام 1853م «تعهد الحكام فيها ألا يشنوا حرباً بحرية فيما بينهم»، وأعطت هذه الاتفاقية بريطانيا الحق في أن تتولى أعمال الشرطة على السواحل الخليجية. كما تولت بريطانيا أيضاً الشؤون الخارجية للإمارات الخليجية، وكانت حينئذ عشرينياً هي: الكويت، والبحرين، وقطر، والإمارات السبع (المشكلة للإمارات العربية المتحدة حالياً).

وعموماً، تلى اتفاقية الهدنة البريطانية توقيع اتفاقية الحماية البريطانية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، الاتفاق الأنجلو تركي، الذي نصت المادة الحادية عشرة للميثاق على أن تتنازل تركيا عن قطر، ويبقى حكمها عند الشيخ جاسم بن محمد (رحمه الله) وخلفائه من بعده (في 28 يوليو 1913)، كما تعهد بريطانيا

---

(1) محمد الفيل، الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي، ذات السلاسل، الكويت، 1988م.

بحماية قطر ضد أي اعتداء خارجي.. ثم تلتها اتفاقية الحماية 1916م الموقعة ما بين الشيخ عبد الله بن جاسم (رحمه الله) والحكومة البريطانية.. وكانت اتفاقية الحماية لإمارات الساحل المتهدان تسبق قطر بقرن تقريباً، عام 1820م<sup>(1)</sup>. وبعد هذه الاتفاقيات الأمنية، بقي الوضع الأمني في الخليج هادئاً على أقل تقدير من غزو القوات الإقليمية الكبرى نسبياً، وإن بقي نوع من الصراع الداخلي ما بين الإمارات الخليجي، ولكن غالباً ما يكون تحت السيطرة البريطانية، وإن كان البعض يتهمها بإشعاله تارة وإخماده تارة أخرى. واستمر هذا الوضع السياسي والأمني إلى الستينيات من هذا القرن، حين أعلنت بريطانيا عن رغبتها في الانسحاب من الخليج، وقد شكل ذلك هزة بالنسبة للقوة الخليفة الأخرى في الناتو، والتي تعتمد على التوازن الاستراتيجي في المنطقة من خلال وجود المملكة المتحدة.

ومنذ إعلان حكومة هارولد ويلسون العمالية الانسحاب من الخليج، بدأ الحديث عن فراغ سياسي في الخليج، تزامن معه العديد من الدعوات بضرورة ملء الفراغ المحتمل من خلال إيجاد ترتيبات أمنية في المنطقة تهدف على:

- 1- الدفاع عن المصالح الغربية في المنطقة.
- 2- المحافظة على الوضع السياسي القائم.
- 3- ضمان وصول إمدادات النفط.
- 4- صد أي هجوم محتمل على المنطقة.

(1) أحمد الشلق، تطور العلاقات السياسية بين قطر وبريطانيا (1916م-1935م)، سلسلة دراسات الشرق الأوسط، العدد 24، القاهرة، ص 1.

5- محاربة انتشار الأيديولوجيات المضادة للمصالح الغربية في المنطقة.  
ومن هنا كان على المملكة المتحدة تسوية الأوضاع قبل انسحابها من الخليج، فكان من السيناريوهات التي وضعت لضمان أمن الخليج العربي أنه لا بد من تشكيل اتحاد كونفدرالي أو فيدرالي ما بين الإمارات الخليجية، حتى تستطيع حماية نفسها.. ويقوم هذا التصور على أن يكون هناك ما بين المشايخ الخليجية التسع ممثلين بقطر والبحرين والإمارات السبع (المشكلين لدولة الإمارات الحالية). وقد تم التقارب وتوقيع الاتفاقية ما بين هذه المشايخ بالفعل في 27 فبراير 1968م<sup>(1)</sup>. ولكن لم تنجح هذه الفكرة كاملة، ويعود ذلك لعدة أسباب منها:

- 1- احتجاج بعض القوى الخليجية الكبرى نسبياً على قيام هذا الاتحاد.
  - 2- مشكلة الزعامة الاتحادية.
  - 3- منهم من يؤيد تشكيل مجالس تشريعية منتخبة، ومنهم من يرفضها.
  - 4- الاختلاف على موقع العاصمة الاتحادية.
  - 5- ما موقف الاتحاد إذا احتلت دولة أو جزء من دولة؟
  - 6- بالإضافة إلى الخلافات القائمة ما بين هذه الدول على الحدود وغيرها.
  - 7- ما الطريقة التي سوف تُعتمد بها ميزانية الاتحاد؟
  - 8- البعد المكاني بالنسبة لبعض الإمارات الاتحاد نسبياً.
- كل هذا أدى إلى عدم نجاح فكرة قيام فيدرالية ما بين الإمارات التسع. وبعد

---

(1) حسن العلكيم، الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، رأس الخيمة، العدد3، يناير 1999م.



ذلك، في 1971/9/3م، أعلنت دولة قطر استقلالها، وأعلنت دولة البحرين استقلالها، وتشكل اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة من الإمارات السبع (أبو ظبي، دبي، الشارقة، رأس الخيمة، عجمان، الفجيرة، وأم القوين)<sup>(1)</sup>. وهذا يعطينا مثلاً على أن فكرة الاتحاد والتحالف ما بين دول الخليج، سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، عن طريق القوى الأجنبية موجودة منذ القرن التاسع عشر، وتطورت الفكرة ووصلت إلى قمة نضجها، في العقد السادس من القرن العشرين الميلادي، من خلال بريطانيا، ولكن للأسف لم ينتج عن ذلك إلا اتحاد الإمارات العربية.

أما بالنسبة لدور بريطانيا في المنطقة، فإنها رغم محاولتها وضع سيناريو استراتيجي لأمن منطقة الخليج العربي، إلا أنها أثبتت فشلها في احتواء الكثير من الأزمات الإقليمية والقومية قبل تفاقمها، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها:

1- الشعور العربي الإسلامي الدائم بأن المتسبب الأول في ضياع فلسطين هو بريطانيا.

2- بروز المد القومي العربي.

3- فشل العدوان الثلاثي على مصر.

4- انهيار حلف بغداد.

5- أحداث اليمن.

6- الثورة الظفارية في عمان.

(1) محمد إدريس، النظام الإقليمي الخليجي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000م، ص 429.

أما أسباب خروج بريطانيا من المنطقة، من ناحية عالمية، فيعود إلى:

- 1- من الناحية الجيوبوليتيكية، انتهى دور الدول النووية (مثل بريطانيا) بسبب نضج القوميات في المستعمرات، وبدء بروز دور الدول القارية مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق.
- 2- ضغوط حزب العمال البريطاني على حكومته للانسحاب.
- 3- التدهور الاقتصادي الذي أصاب بريطانيا وشروط صندوق النقد الدولي بتخفيض العملة.

4- ميزانية التقشف الحادة في بريطانيا أواخر الستينيات.

ولاستيعاب الانسحاب البريطاني من الخليج كل لا بد من وجود قوة عالمية حليفة لملء الفراغ الذي سوف تتركه بريطانيا في المنطقة، والمرشح الوحيد لهذا الدور هو الولايات المتحدة الأمريكية لما لها من مصالح اقتصادية واستراتيجية في منطقة الخليج العربي، ولكن الولايات المتحدة في هذه الفترة لم تكن تريد الدخول المباشر في شؤون الدول الأخرى، وذلك بسبب الضغوط التي تتعرض لها الحكومة الأمريكية من الكونغرس بسبب الفشل الأمريكي الذريع في فيتنام، وتبني الكونغرس قرار الحد من صلاحيات الرئيس في إرسال قوات أمريكية للقتال خارج الأرض الأمريكية دون الموافقة المسبقة للكونغرس.

وبالتالي، لجأت الولايات المتحدة، في سياستها مع الخليج، إلى إنشاء قاعدة خليجية محلية تستطيع أن تحمي نفسها بنفسها، وذلك من خلال مبدأ العمودين المتساندين، وذلك بقيام تنسيق ما بين الحليفين الاستراتيجيين للولايات المتحدة

والممثلين في المملكة العربية السعودية من ناحية وإيران من ناحية أخرى<sup>(1)</sup>.  
والمقصود هنا هو صد أي هجوم شيوعي من دول الشمال المركزي.  
وفي عام 1976م كان هناك مشروع أمريكي لقيام منظومة خليجية تضم  
جميع الدول المطلة على الخليج بما فيها إيران والعراق، تكون مسؤولة عن أمن  
واستقرار المنطقة<sup>(2)</sup>، ولكن جميع التصورات الأمريكية للمنطقة تأثرت بشكل كبير  
بعد قيام الثورة الإسلامية الإيرانية في أواخر السبعينيات، وأصبح الخليج منقسم إلى  
ثلاث أيديولوجيات متناحرة ممثلة بالثورة في إيران، ونظام البعث العربي في العراق،  
والأنظمة الملكية في دول الخليج العربي.. لذلك أصبح من الصعب وجود أي تنسيق  
استراتيجي ما بين هذه الدول لمواجهة الخطر الشيوعي من الاتحاد السوفيتي السابق،  
بل الأسوأ من ذلك أصبحت كل دولة تحاول أن تحافظ على توازن معين حتى لا  
تلتهمها دول الجوار، وبعد ذلك قامت الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت فترة  
ثمانية سنوات، وانتهت عام 1988م، وشكلت هذه الحرب هزة إقليمية كاملة  
لجميع دول المنطقة من الناحية الاستراتيجية السياسية، ومن الناحية الاقتصادية..  
إلخ. وهذا يبرز لنا فشل مبدأ نيكسون في المنطقة، ولم يبق لها إلا مبدأ كارتر الذي  
ينص على وجود قوات للتدخل السريع، وتعدد الخيارات، أي انضمام باكستان  
للنظام الإقليمي الخليجي، من الناحية الأمنية، وإنشاء قواعد عسكرية في المنطقة،  
وبالفعل نجحت بعض تصورات هذا المبدأ كما سنذكر لاحقاً.

(1) إدريس، مرجع سابق، ص 413.

(2) العلكيم، مرجع سابق، ص 7.

وبالطبع، لم تبق القوة المضادة للغرب مكتوفة الأيدي بالنسبة للتصورات الأمنية لمنطقة الخليج والمحيط الهندي بشكل عام، فهناك بعض التصورات للمدرسة الشرقية المضادة للغرب ولكنها فشلت تقريباً بفشل النظام الشيوعي الاشتراكي بشكل عام منذ عام 1990م. ولكن التصور الأمريكي الحقيقي ربما نستطيع أن نستشفه من تصور المستشار الأمريكي الأسبق للأمن القومي بريجنسكي من قوله: «إن منطقة الخليج تواجه تهديداً متصاعداً ناتجاً عن عدم قدرة أنظمتها المحلية الصمود أمام ضغوط التحديث من جهة، ومواجهة تهديد الانبعاث الإسلامي من جهة أخرى.. وأضاف بأن على الولايات المتحدة وضع سيناريو كامل للاستقرار المطلوب، وحماية مصالحها في المنطقة»<sup>(1)</sup>.

أما بالنسبة لأهم المبادرات التي قام بها زعماء الدول الخليجية، إنشاء مجلس التعاون الخليجي، وإن كان الكثير من النقاد يعللون قيام المجلس بوجود الهزات الأمنية في المنطقة، وبروزها بشكل واضح في عام 1981م، وهي نفس السنة التي أنشئ فيها المجلس، ومن هذه الأحداث:

1- الثورة الإيرانية وسياسة تصدير الثورة.

2- الغزو السوفيتي لأفغانستان.

3- الحرب العراقية الإيرانية<sup>(2)</sup>.

وعموماً، كما ذكرنا في دراسة سابقة، فإنه لا بد من وجود محور أساس لنشأة المنظمات الإقليمية والدولية، ومن ثم فإن المنظمات نفسها تقوم بأدوار

(1) العلكيم، مرجع سابق، ص 26.

(2) آل ثاني، مرجع سابق، ص 29.

أخرى، وهو ما لم نلمسه من مجلس التعاون، لا من ناحية المحور الأساس، ولا المحاور الأخرى، كما سنذكر لاحقاً. وعموماً جرى العرف على تقسيم الدول من ناحية سكانية ومساحية إلى دول عملاقة، ودول كبيرة، ودول متوسطة، ودول صغيرة، ودول صغيرة جداً. ولو قمنا بتقسيم دول المجلس على هذا الأساس لوجدنا أن معظمها يتأرجح ما بين صغير وصغير جداً.

وعلى ذلك، فإن الدراسة التي عرضها مركز الدراسات الاستراتيجية في النرويج بالنسبة للدول الصغيرة يمكن أن تكون من الخيارات الأمنية الآتية الممكنة لاستمرارها كمؤسسات سياسية:

1- أن تنأى بنفسها عن الصراعات القائمة مع الاعتماد على قوتها الذاتية، وهذا مستحيل بالنسبة لدول الخليج لأنها تمثل مطعماً لعدة أسباب منها: قلة عدد السكان، وخاصة عندما تعتمد كلاً منها على إمكاناتها البشرية والذاتية؛ وجود الاحتياطي الهيدروكربوني الكبير؛ والموقع الاستراتيجي؛ وعدم استيعاب جميع شرائحها الاجتماعية للمساهمة في التنمية وخاصة المؤهلين منهم.

2- أن تتحد الدول الصغيرة اتحاداً فيدرالياً أو كونفدرالياً، وهذا يمكن أن نلاحظه من خلال تشكيل اتحاد الإمارات العربية عام 1968م، ولكنه فشل نوعاً ما في ضم جميع الدول العشر الصغيرة في منظومة واحدة، كما كان متصوراً لها منذ عام 1853م، فهي لا تستطيع أن تعتمد على قدراتها الذاتية منفردة، كما ذكرنا سلفاً.

3- أن تنسق الدول الصغيرة مع دول إقليمية كبيرة قوية، وهذا أثبت فشله أيضاً من خلال محاولة التنسيق ما بين دول الخليج الصغيرة والدول الخليجية

- الكبيرة، وربما أسوأها احتلال العراق للكويت عام 1990م،
- 4- أن تغذي الصراع بين القوى الإقليمية لكي تنشغل عنها، وهذه من الاتهامات التي وجهت بعنف لدول المجلس خلال الحرب العراقية الإيرانية، ولكن في الحقيقة فإن الصراع الإيراني العراقي هو صراع أيديولوجي وتاريخي أيضاً وموجود حتى قبل أن يكون لدول المجلس كيانات سياسية مستقلة.
- 5- أن تتحالف مع دولة قوية من خارج المنطقة التي تنتمي إليها، وهذا ما يحدث بالفعل لجميع دول المنطقة، وإن كان قبل احتلال الكويت، كان هناك كتمان كبير على هذا الأمر، أما الآن فقد أصبح هذا التحالف علني، ووصل إلى مستوى تقديم التسهيلات والسماح بإنشاء قواعد عسكرية للدول الأجنبية، وعلى رأسها الولايات المتحدة وروسيا والمملكة المتحدة وفرنسا.
- 6- أن تتحالف الدول الصغيرة مع دول قوية داخل الإقليم ودول قوية خارج الإقليم. وهذا ما نستطيع تطبيقه على دول المجلس الصغيرة بحيث يحاول بعضها المحافظة على علاقة قوية مع المملكة العربية السعودية، التي تعتبر دولة قوية داخل الإقليم بالنسبة للدول الخليجية الصغيرة الأخرى، وفي نفس الوقت تلجأ الدول الصغيرة إلى تحالفات خارج الخليج، كما ذكرنا أعلاه<sup>(1)</sup>.
- وأحياناً تلعب الدول الصغيرة لعبة التوازن السياسي، وهذا الدور رأى البعض بأن الكويت هي أفضل من لعبته من خلال العلاقة الإقليمية مع القوى الإقليمية الثلاث الكبرى، ممثلة في المملكة العربية السعودية، والعراق، وإيران، وهو يتم من خلال المحافظة على علاقة ممتازة مع القوى الثلاث، وإن حاولت

---

(1) العلكيم، مرجع سابق، ص 20.

إحدى القوى أن تفرض عليها نفوذها أو الضغط عليها مالت أكثر للقوتين المتبقيتين للاحتفاظ بالتوازن.. ونفس سياسة التوازن هذه اتهمت بها الكويت أيضاً من خلال علاقتها العالمية ومحافظتها على توازن معين في علاقتها ما بين المعسكرين الغربي وعلى قمته الولايات المتحدة، والشرقي وعلى قمته الاتحاد السوفيتي السابق.

وأيضاً للكويت دور ثالث في معادلة التوازن من خلال تقوية علاقتها مع الدول الصغيرة في الإقليم وحثهم على تشكيل فرع من الاتحاد الفيدرالي أو الكونفيدرالي أو التحالف في مواجهة القوى الإقليمية الأخرى.

وعموماً، فإن لعبة التوازن هي من الألعاب التي تعطي الدول الصغيرة دوراً بارزاً في إقليمها السياسي، ويمتد ذلك إلى أن يكون لها دور في مسرح السياسة العالمية، ولكن هذه اللعبة كالمخلطة السحرية التي متى ما اختل أحد مركباتها، تدفع الدولة ثمن ذلك غالياً.

ومن خلال لعبة الشد والجذب في إقليم الخليج على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، لم يستطع المجلس الخليجي أن يقدم حلاً مرضياً لحل مشاكل دول المجلس الآتية:

- 1- مشكلة الحدود.
- 2- المشاركة السياسية.
- 3- العمالة الوافدة.
- 4- عدم التنسيق فيما بينها في المنظمات الدولية.
- 5- عدم وضوح صورة التنسيق الاقتصادي.

6- تخوف البعض من إنشاء جيش موحد.

7- عدم إعطاء ضمانات مرضية وكافية للمواطن الخليجي من حيث العمل والاستثمار والتنقل.

8- وأخيراً لم نستطع أن نستشف من هذا المجلس بعد مرور ما يقارب عقدين من الزمن أي محاولة للتوجه نحو الفيدرالية أو الكونفيدرالية.

وحتى التنسيق الأمني ما بين دول المجلس لا توجد له صورة واضحة، رغم كبر الإنفاق العسكري الذي يصل معدله في دول المجلس إلى 24 مليار دولار، كما هو في عام 1996م، تقابله ديون تصل إلى ما يزيد على 102 مليار دولار، وعجز في موازنة دول المجلس يصل متوسطه إلى 25%، ورغم هذا كله نلاحظ أن دول المجلس تعتمد في الناحية الأمنية بشكل شبه كلي على الدول الأجنبية، مع عدم مراعاة أي هزة في السياسة العالمية.

وفي عام 2000م، وبسبب ارتفاع أسعار النفط، كان يتوقع أن يصل الفائض في ميزانية دول مجلس التعاون إلى أكثر من 22%، ولكن جل مخاوفنا تتركز على أن لا تصنع الدول المستهلكة للنفط سيناريو مضاد للدول المنتجة لكي تسحب فائض الميزانية، وخاصة إذا علمنا أن أكثر من 25% من الطاقة النفطية المنتجة تستهلكه الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر الخليج بحيرة خاصة لبوارجها العسكرية، ودائماً يقال: إن مشكلة دول الخليج مشكلة سكانية، وهي التي لا تعطي هذه الدول إمكانية لحماية نفسها، وأن كنتُ اختلف اختلافاً كلياً مع من يقول هذا القول.



ذلك أن مشكلة دول الخليج مشكلة تنظيمية وتخطيطية، أما من الناحية السكانية فهي تبلغ 26 مليون نسمة، وحتى لو قلنا: إن سكان الخليج يبلغ عددهم 50 % من إجمالي هذا العدد فهذا يعني أن عددهم يصل إلى 13 مليون نسمة، وأكثر من نصفهم من الشباب (ذكور وإناث)، أي مجموع الشباب لا يقل عن 6.5 مليون نسمة، وهل يعقل أننا لا نستطيع أن نجد ما يقارب 15% من هذا العدد، وسوف يكون لدينا مليون جندي حاملين للسلاح، والباقيون يمكن أن يخضعوا لتجنيد إجباري لفترة زمنية محددة، أي في النهاية يوجد عندنا ما يقارب من 6.5 مليون نسمة جاهزين لحمل السلاح والدفاع عن أوطانهم.

وبالمقارنة مع إسرائيل، سوف نجد عدد سكانها لا يزيد عن 6 مليون نسمة، وتعتبر القوة الأولى في الشرق الأوسط، وربما يصدر تساؤل هنا عن مجموعة من المفكرين يقول: لا وجه للمقارنة بين مجلس التعاون وإسرائيل، وسوف أقول لهم: احترم رأيكم، ولكن ماذا لو أجرينا مقارنة ما بين العراق عندما دخل الكويت في أغسطس 1990م، وكان يومها عدد سكانه أقل من 18 مليون نسمة، ويقابله عدد سكان دول المجلس الآن ما يزيد على 26 مليون نسمة، وكان العراق يعتبر يوم دخوله الكويت رابع أكبر قوة في العالم، ولكي يخرج من الكويت تم تحالف يجمع نحو 40 دولة لإخراجه، وربما يقول بعضهم: إن هذا التحالف مظلة أمريكية لتعبئة الرأي العام العالمي ضد العراق، ولكنني سوف أختلف معهم هذه المرة؛ لأنه لإخراج العراق من الكويت في عام 1990م، لم يكن أمام أمريكا سوى خيار من خيارين، إما استخدام أسلحة غير تقليدية،

وهذا مرفوض تماماً على جميع المستويات، أو إنشاء تحالف دولي ضد العراق، أو أن يخوض الأمريكان حرباً لوحدهم، وحتى لو حققوا فيها النصر، إلا أنها سوف تكبدهم خسائر كبيرة.

إذاً، فالنموذج العراقي يمكن أن يطبق على دول المجلس من الناحية العسكرية، مع مراعاة ظروف كل إقليم.. ولماذا لا نكون صريحين مع أنفسنا، فالعراق سخر شريحة كبيرة من موارده لقوته العسكرية، وأخرج جيشاً قوياً قبل كارثة 1990م، ونحن سخرنا معظم مواردنا وعائداتنا للتمويل العسكري، وازداد ارتباطنا بالقوى الأجنبية للدفاع عنا.

ويمكن أن اجتهد فأقول: إن المشكلة التنظيمية والتخطيطية التي تعاني منها دول المجلس هي عدم احترام العقول المؤهلة الموجودة لديها، والتي أنفقت عليها الدول الخليجية مليارات الدولارات، فغالباً ما تنظر بعض الحكومات إلى هذه الكفاءات بعينٍ من الشك والريبة، وقد تكون هناك فئة من الصفوة (Elite) تخاف على نفوذها من التقلص فتحاول أن تقفل جميع الأبواب أمام مفكري الأمة بكل ما أوتيت من سلطان، ولكن عزائونا الوحيد هو اتجاه بعض القيادات الخليجية لمحاولة إعطاء الفرصة للمشاركة الشعبية، وتشكيل مجالس منتخبة، وهذا كله سوف يدعم خطط التنمية والأمن في المنطقة.

وعموماً، نرى أن من أفضل الدول الخليجية في المشاركة الشعبية هي الكويت، التي بدأ فيها هذا العمل منذ عام 1921م، وتم تشكيل أول مجلس للأمة الكويتي عام 1963م وربما هاجم بعضهم الكويت سابقاً وقال: إن مجلس

الأمة الكويتي لم يعط الحق للمرأة لا في الانتخاب ولا الترشيح، ونرد عليهم بالسؤال: هل أعطيتم الرجل حقه حتى تفكروا في حق المرأة؟ وعموماً صدر أخيراً مرسوم من سمو أمير دولة الكويت سمح بمشاركة المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية القادمة، لكن البرلمان الكويتي رفض التصديق على هذا المرسوم! وفي سلطنة عمان هناك مجلس شوري منتخب.. وفي الإمارات المجلس الوطني بالتعيين.. وفي السعودية، أُسس أخيراً، بعد حرب الخليج الثانية، مجلس شوري بالتعيين.. وفي البحرين هناك مجلس وطني نصفه بالانتخاب ونصفه الآخر بالتعيين.. وفي قطر مجلس شوري بالتعيين.

وفي رأيي أن من الأعمدة الأساسية للتنمية في دول المجلس هو إنشاء مجالس تشريعية منتخبة، على أن تكون هناك فرصة لجميع المواطنين للمشاركة فيها من ذكور وإناث، مدنيين وعسكريين، وجميع الفئات الاجتماعية بما فيهم أبناء الأسر الحاكمة في دول المجلس. ومن نفس المجلس المنتخب في كل دولة يقوم أعضاء هذا المجلس بترشيح خمسة أعضاء من مجلسهم للمشاركة في البرلمان الخليجي، على شرط أن يتم التجديد لهم سنوياً أو استبدالهم من مجالسهم الأصلية، ومن خلال هذا التوجه يمكن أن ننشئ نواة لمؤسسة خليجية واحدة.

وأخيراً، فإن مستقبل المنطقة يرتبط بعملية السلام مع إسرائيل، فإذا نجح السلام كان هناك خيار، فإن لم ينجح فهناك تصورات أخرى.

وعموماً، بالنسبة للتصور الأول، وهو نجاح السلام مع إسرائيل فسوف يلغي كل ما هو قومي أو ديني من ناحية تنظيمية، وسوف يستبدل بمظلة الشرق الأوسط، وسوف يفرض على جميع الدول في نظام الشرق أوسطية تطبيق

الديمقراطية وإنشاء مجالس تشريعية منتخبة، ومن يرفض ذلك سوف تُجمد عضويته مثلما يحدث بالنسبة لدول الكمنولث Commonwealth.

ولكن هناك تخوف من التلاعب بالعملية الانتخابية من خلال دعم بعض الفئات معنوياً ومادياً من بعض الجهات المتنفذة، أو العمل على إحياء التنافر الفكري ما بين الناخبين الذين غالباً ما يمثلون مدارس فكرية مختلفة. وفي النهاية سوف يكون في ذلك ضياع للهدف الأساس من العملية الانتخابية، وهو تحقيق التنمية الشاملة ورفاهية وأمن المجتمع.

أما السيناريو التالي، في حالة فشل عملية السلام وأن الدول لم تطرح سيناريو بديل لفشل هذه العملية، فهو عودة الكرة مرة أخرى إلى ملعب المدارس القومية والدينية وخاصة الراديكالية.

وفي هذه الحال، فسوف يشيع ذلك نوعاً من المواجهة غير المستحبة بين الحكومات والمدارس الراديكالية التي وصلت في الخليج الآن إلى أكثر من ستة مدارس، وجميعها تنتظر الفرصة السانحة لكي يكون لها دور في المشاركة بشكل عام، وربما يطالب بعضها بالتغيير.

ولكن يجب أن نضع في اعتبارنا أن مؤسسات دول مجلس التعاون يمكن أن يكون لديها، في مطبخها السياسي، السيناريوهات البديلة لكل مرحلة، وإن لم نشاهد حتى الآن، على أرض الواقع، أيّاً من السيناريوهات البديلة في مواجهة الأزمات السابقة.